الحركة الديمقراطية الآشورية في مؤتمرها الرابع: تجديد للثوابت القومية وترصين للعمل الوطني

عصام حازم

كان توقيتا موفقا لقيادة الحركة الديمقراطية الآشورية عندما اختارت موعدا مناسبا لعقد مؤتمرها الرابع الذي اختتم أعماله في الثاني من الشهر الجاري بعد ان شهد العراق تحسنا ملحوظا في الانفراج السياسي على اثر تشكيل حكومة وحدة وطنية واطلاق رئيس الوزراء السيد نوري المالكي مشروع مصالحة وطنية يفسح المجال لاستكمال ضم ما تبقى من فصائل الى العملية السياسية.

أزاء هذا الوضع توجب على الحركة الانتظار قليلا حتى ينقشع الضباب وتنجلي المواقف وتتضح الرؤيا في الساحة العراقية لتمكين المؤتمرين من اعتماد القرارات والتوصيات الصائبة وتحديد الأهداف المستقبلية في ضوء معطيات وتداعيات المرحلتين السابقة والحالية وما ينبغي عمله لضمان وحماية الحقوق المشروعة للشعب الكلدوآشوري السرياني في ظل عراق ديمقراطي موحد.

لقد أخذت المناقشات المستفيضة حول مجمل الواقع العراقي وقتا طويلا جرى خلاله وفي ظل أجواء ديمقراطية وحرية تامة تشخيص الإخفاقات وكشف السلبيات التي أفرزتها الأحداث المريرة في العراق، ما حدا بالمؤتمرين الى اختيار المعالجات والمقترحات المناسبة تجاه العديد من القضايا الساخنة والمشاكل المعقدة على المستويين القومي والوطني، كما جرى اعادة انتخاب السيد يونادم كنا سكرتيرا عاما للحركة وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية الجديدة ممن أبدى إستعدادا للتضحية وتحمل المسؤوليات والمشاق خلال هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد.

كان جدول اعمال المؤتمر حافلا بالقضايا المهمة التي ادرجت بناءا على مشاورات وتبادل للآراء من قبل اعضاء اللجنة المركزية ومسؤولي الفروع، داخل الوطن وفي بلدان المهجر، والكادر الحزبي المتقدم، وفي ضوء الوقوف على مشاغل واهتمامات الشعب الكلدوآشوري السرياني التي تأتي في مقدمتها مسألة تعزيز وحدته القومية والإقرار بكامل حقوقه المشروعة دستوريا وعلى صعيد التطبيق العملي وكذلك موقع الحركة الديمقراطية الآشورية في العملية السياسية والمشاركة في السلطة.

لقد انعكست مشاغل واهتمامات الشعب الكلدوآشوري السرياني بكل وضوح في اختيار شعار المؤتمر "ترسيخ وحدة شعبنا ضمان لحقوقنا القومية والوطنية"، وايضا في الشعار الذي تبناه المؤتمرون "ديمقراطية، عدالة، ضمان الحقوق القومية للشعب الكلداني السرياني الآشوري".. هذه الشعارات بحد ذاتها تشكل اهدافا رئيسة لمسيرة الحركة منذ نشأتها.

قرار ديمقراطي جريء

ومن اجل ترسيخ دعائم النهج الديمقراطي في الحركة، تم فسح المجال امام الناشطين ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للدخول في منافسة ديمقراطية مشروعة لإشغال المواقع القيادية المتقدمة داخل الحركة كي لا تكون حكرا أو تصبح أشبه ما تكون بمهنة أو وظيفة عادية ما استوجب على المؤتمر اعتماد قرار جريء وفريد من نوعه في الحياة الحزبية الوطنية والعالمية يقضي بالسماح لشغل منصب السكرتير العام لدورتين متتاليتين فقط ولنفس العضو.

لقد عبرت الحركة الديمقراطية منذ نشأتها في عام ١٩٧٩ عن تصميمها على وضع ستراتيجية قومية ووطنية تستهدف الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الكلداني السرياني الآشوري وتعزيز اواصر الأخوة والوحدة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي وبما يضمن استقلال وسيادة عراق ديمقراطي حر موحد.

بهذه الروح الوطنية الفذة، ترجمت الحركة حقيقة تمثيلها لمكون قومي أصيل تمتد جذوره في اعماق تاريخ العراق وحضاراته، رافضة التقوقع والإنعزال وكل ما من شأنه التأثير على وحدة العراق وشعبه، وتأسيسا على ذلك فقد تناول جدول اعمال المؤتمر الرابع للحركة جانبين، الاول القومي ويخص ابناء الشعب الكلداني السرياني الآشوري، والثاني وطني ويشمل عموم العراق.

فعلى الصعيد القومي اشار البيان الختامي للمؤتمر الى الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الكلدوآشوري السرياني واستمرار نزيف الهجرة والتشرد الى دول الجوار وداخل الوطن نتيجة الاحتقان الطائفي الذي تشهده بعض مناطق العراق، اضافة الى ما يجري في اقليم كردستان من عمليات تغيير ديموغرافي وتجاوزات على القرى والمناطق السكنية والأراضي، هذه المسألة حظيت بأهمية خاصة ودار حولها نقاش جاد نظرا لعلاقتها الصميمية بمستقبل وحياة مكون عراقي أصيل يمثل احدى الدعائم الأساسية للحضارة والوجود الانساني في العراق، هذا المكون يرفض اليوم وبشدة ان يعيش في الشتات والمهجر وهو الذي شارك في وضع اللبنات الاولى للحياة المدنية في العراق والعالم، بلا شك ان العديد من المقترحات والحلول المنصفة قد جرى تداولها لإعادة الأوضاع الى سابق عهدها وتصحيح الأخطاء ومعالجة التجاوزات التي تعرضت لها القرى والمناطق والأراضي.

ومن بين الامور التي ما تزال تنتظر حلولا على الصعيد القومي ضرورة تعديل الفقرات الدستورية ذات الصلة بحقوق الشعب الكلداني السرياني الآشوري المشروعة، حيث اعتبر البيان الختامي أن هذه الفقرات تنتقص من حقوق شعبه اضافة الى الفقرات المتعلقة بالمسار الديمقراطي والعدالة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان التي تحتاج هي الأخرى الى اعادة صياغتها بما ينسجم مع التغيير الديمقراطي في العراق.

وعلى الصعيد القومي ايضا وقف المؤتمر عند موضوع استبعاد الحركة الديمقراطية الاشورية واقصائها بشكل متعمد عند تشكيل حكومة اقليم كردستان العراق وحكومة الوحدة الوطنية في بغداد رغم استحقاقاتها الانتخابية، وفي الحقيقة كان لا بد من عرض الموضوع على بساط البحث لكونه اجراءا مجحفا وغير منصف ويمثل انتهاكا صارخا لمبدأ العدالة وخرقا للنهج الديمقراطي والنظام الانتخابي الذي اتفقت عليه وأقرته مكونات الشعب العراقي، وعليه فمن حق الحركة التي نالت الأغلبية العظمى لأصوات أبناء شعبنا ان تواصل النضال بكل الوسائل السلمية والمشروعة لتصحيح هذه التجاوزات وتجنب تكرارها في المستقبل.

في الواقع كان جدول الأعمال متصلا بالقضايا التي أملتها الأوضاع الخطيرة الراهنة، مع ذلك ناقش المؤتمر العديد من القضايا ومن بينها الدور الحيوي الذي يمكن للمرجعيات الدينية الكنسية ان تلعبه في التأثير على سلوكيات ونمط حياة وتصرفات ابناء شعبنا ومعالجة السلبيات وكل ما من شأنه التأثير على وحدة الشعب الكلدوآشوري السرياني ووجوده وكياناته، ودعوة الحركة الى تذليل الخلافات الكنسية لما فيه المنفعة والمصلحة القومية.

اما على الصعيد الوطني العراقي، فإن الشعب الكلدوآشوري السرياني يعد من المكونات العراقية الأساسية التي تشعر أنها مثل أخواتها القوميات والطوائف الأخرى يهمها تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لعموم العراقيين.

وأفردت في بيانها الختامي فقرات عديدة عبرت فيها عن تأكيدها في تحقيق الاستقرار وضمان الديمقراطية والحريات العامة وتصحيح المسار الديمقراطي في العراق بما يضمن تكافؤ الفرص واعتماد الكفاءة والنزاهة وتحقيق العدالة والمساواة بعيدا عن الهيمنة والاستعلاء والتعصب وصيانة سيادة العراق واستقلاله.. كما عرج المؤتمر على التداعيات الناجمة عن سقوط النظام وفي مقدمتها فقدان الامن وتصاعد الإرهاب بأشكاله المختلفة وحرمان المواطن من الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، وفي ضوء هذه النتائج خرج المؤتمر بقرارات وتوصيات على الصعيدين القومي والوطني.

لقد أنجزت الحركة الديمقراطية مهمتها القومية والوطنية ونجحت في مؤتمرها من وضع النقاط على الحروف وأصدرت القرارات والتوصيات بصدد القضايا التي طرحت على بساط المناقشة ولن تتردد لحظة واحدة عن الشروع في تنفيذها. ولكي تحقق اعلى نسبة من النجاح يحتاج الأمر الى قاعدة جماهيرية واسعة تقدم لها الدعم والمساندة والتأييد، ففي هذه المرحلة الحرجة التي يتم خلالها تأسيس العراق الجديد مطلوب من الهيئات الدينية الكنسية والعلماء والمثقفين والأدباء والمفكرين والطلبة والعمال والكسبة وبقية شرائح المجتمع الكلدوآشوري السرياني الالتفاف نحو الحركة لتحقيق طموحاتهم والحفاظ على حقوقهم المشروعة وحمايتها.

وانطلاقا من هذه القاعدة وفي ظل نظام ديمقراطي يتعزز يوما بعد اخر بناء مؤسساته، لا بد ان تنظر الأطياف والفصائل السياسية في سدة الحكم مشاغل الشعب الكلدوآشوري السرياني بكل جدية واتخاذ الإجراءات الناجعة بصددها تعزيزا للوحدة الوطنية ولبناء عراق ديمقراطي موحد.

صلاح زينل

ليس أمام العراقيين إلاّ أن ينجحوا.. أو يجنحوا

حميد الموسوي

هذه الهجمة الإرهابية المسعورة التي تجتاح العالم بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة لم تكن وليدة ساعتها ولم تأت من فراغ. إنها ثمار أفكار سوداوية تحريضية تخريبية تلبست بلباس الدين موظفة بعض النصوص المقدسة حسب أمزجتها المريضة لتختمر في رؤوس المريدين من صغار السن والذين عادة ما يكونون فاشلين دراسيا وعائليا ومتحللين اجتماعيا أو يائسين قانطين من الحياة لسبب أو لآخر، ومن المؤكد أن عملية غسيل الأدمغة لهذه الرؤوس، وتوجيهها حسب الطلب كما يوجه المنوم المغناطيسي ضحيته قد استمرت فترة طويلة لتنتج ما أنتجته من مخلوقات لا تمت للإنسانية بصلة إذ لم تعرف البشرية على طول مسارها التاريخي مخلوقات بهذه الوحشية والبربرية وما يجري في العراق لا يحتاج الى شاهد أو دليل، كما أن ظهور بوادره في البلدان العربية ينبئ بأن ما يجري في العراق سيتكرر في جميع البلدان العربية طالما توفرت الأرضية الخصبة لانتشار تلك الأفكار. وما جرى في الجزائر والمغرب ومصر والسعودية والأردن بداية الشرر!. والأسباب معروفة والعلاج معروف أيضا لكنه يضر بالأنظمة الحاكمة والدكتاتورية منها خاصة والتي تستمد ديمومتها من تجهيل وافقار وافساد المجتمع، وهذه العوامل بحد ذاتها تمثل الجزء الأول في عوامل انتشار الفكر التدميري والغاء الآخر والتي بدورها توسع فجوة التخلف وتعيق تطور وتقدم شعوب المنطقة العربية.

إن الشعوب العربية قادة وجماهير ومنظمات مجتمع مدعوة للوقوف بحزم وبجدية بوجه هذه الهجمة والتي في استفحالها عودة المجتمع الى عصور الجواري والسلاطين في وقت يخطط فيه العالم لتنظيم سفرات السياحة الفضائية!. والذي يدفعنا لمثل هذه الأحاديث وتكرارها هو هذا الصمت العربي المطبق عما يجري من خراب ودمار وتقتيل على الأرض العراقية وقد لا يتوقف عند حدود الصمت بل يمتد الى الدعم والاسناد والتحريض. وعليه فليس أمام العراقيين إلا النجاح أو النجاح! وهذا لا يتأتى عن طريق التنظير وابداء النصائح وكيل التهم والانتقادات.

كما إن الحكومة لا تستطيع بمفردها القيام بهذا الدور بعدما تحول العراق الى نقطة استقطاب لكافة القوى الإرهابية وإن تعددت أهدافها ومذاهبها ومشاربها مدعومة من مصادر دولية ومحلية واقليمية لها أجندتها الخاصة السياسية منها والاقتصادية مضافا لها اجندة تصفية الحسابات لبعض الجهات، وتسويق الأسلحة والأعتدة لجهات أخرى حيث كشفت المصادر المطلعة صفقات سرية لأكثر من ست عشرة دولة تسوق الأسلحة الثقيلة والخفيفة وأنواع الأعتدة – بعيدا عن الرقابة الدولية– حتى صار العراق ترسانة لأنواع الأسلحة بين عصابات الإرهاب المنفلتة.

صحيح أن الحكومة يقع على عاتقها الثقل الأكبر وتتحمل المسؤولية في توفير الأمن لمواطنيها. لكن هذا لا يعفي المواطن من القيام بواجبه الداعم لكل مساعي الحكومة في القضاء على الإرهاب. وعليه فإن الخطة الأمنية التي بدأت بتنفيذها الحكومة في الرابع عشر من حزيران لابد أن يسهم المواطنون في انجاحها بمساعدة الحكومة على تجاوز العراقيل والتلكآت التي تقف في طريقها، وأن لا يستعجل النتائج فهجمة شرسة بهذا الحجم لايمكن القضاء عليها بين عشية وضحاها، ولأن القوى الإرهابية والتكفيرية والصدامية ومن يقف وراءها والتي تعاضدت على تدمير العراق وشعبه او استعباده ستصعد من عملياتها وتكثفها كما ونوعا لسببين رئيسيين: أولهما التأثير على نفسية المواطن المتعبة وزعزعة ثقته بحكومته الوطنية، وثانيهما أن بغداد تمثل آخر ورقة بيد الإرهاب وانكسار الإرهاب فيها يمثل سقوطه ونهايته في العراق والى الأبد. ولذلك أكد الخبراء العسكريون والمحللون المختصون على أن الزمر الضالة ستظهر كل ما لديها من وسائل في مواجهة الخطة الأمنية خاصة وهي تسمع بتصميم الحكومة على أن الخطة لن تتوقف إلا بعد تطهير بغداد والمناطق المحيطة بها وتدمير قواعد انطلاق الإرهابيين وتجفيف حواضنهم في جميع مدن ومحلات بغداد وضواحيها وقطع طرق إمدادهم من المحافظات المجاورة. ويبدو أن الخطة تركت المجال أمام تلك الزمر مفتوحا لتستنزف قوى تلك الزمر وان كانت تحركاتها ستلحق ضررا هنا وأذى هناك لكنها في حسابات النتائج النهائية ستكون طفيفة. حيث سيهلك من يهلك منهم ويفر من يفر ويبأس الباقون في البؤر الساخنة ولا يكون مصيرهم بأفضل من شركائهم في الإجرام.

ومع كوننا لسنا بخبراء عسكريين لكنا عرفنا من خلال التجارب والحوادث إن مثل هكذا خطط تمتاز بعنصر المباغتة وتحاط بالسرية التامة، ولم نعرف السر في تصريحات بعض المسؤولين وفي كافة وسائل الإعلام وقبل أيام بأن الخطة ستنفذ يوم كذا.. وفي مناطق كذا وانها ربما تمتد شهورا! لم نسمع ولم نر حصول هذا الأمر لا في الدول الديمقراطية ولا في الدول المتخلفة.. ولا حتى في غزو قبائل البدو لبعضها!! ربما للمسؤولين أهداف لا نعرفها، خاصة عندما أعلنوا أمام الفضائيات العثور على قوائم مهمة وأقراص مدمجة مع الزرقاوي تضم أسماء وأماكن تواجد معاونيه وأفراد خلاياه في بغداد والمحافظات!!.

لقد تمادت زمر الإرهاب في غيها واستهترت بكل القيم السماوية وداست على كل المقدسات والتقاليد ومثل الإنسانية، ولم تترك جرما تأباه الوحوش إلا وارتكبته، ولم تتجاوز طريقا واسلوبا للرذيلة إلا وسلكته، وها هم يقدمون على اختطاف موظفين وعاملين في منشأة من منشآت وزارة الصناعة في عملية قذرة منحطة تكشف عن خسة وانحطاط مرتكبيها ومن يؤيدهم ويدعمهم. إن عملية بهذا الحجم وفي وضح النهار تنم عن سكوت مخجل، وتواطئ مدان يقع على كل الجهات المتواجدة قرب المكان، خاصة وان المنشأة تقع على الشارع العام في منطقة التاجي، وعدد المخطوفين أكثر من ستين موظفا وموظفة! ومثل هذا السلوك الشائن والهجوم المسعور لايمكن درؤه إلا بالرد الحازم الصارم الفوري، حيث إن عملية إطلاق سراح المحتجزين الأخيرة زادت المجرمين إطمئنانا وجرأة كما يبدو! إن سياسة النفس الطويل مع الإرهاب تضر المواطن وتزيد من ضحايا هذا الشعب الصابر، بقدر ما توفر للزمر الضالة من فرص لتنفيذ عملياتها الإجرامية وبكل ما تمتلكه من قسوة مما يثير اليأس والقنوط في نفوس الجماهير التي خرجت من ربقة الدكتاتورية لتقع في مخالب الإرهاب، فلم تر بدا من الاستسلام للهروب الى المنافي أو انتظار النهاية في أي لحظة.

إن العمليات والهجمات الاستباقية التي تقوم بها أجهزة مكافحة الإرهاب في العديد من الدول على أوكار الجريمة وقبرها في مهدها إسلوب ناجح وجدير بالدراسة. وبالتأكيد إنه قائم على معلومات استخبارية دقيقة ومتطورة وبتعاون تام بين الشعب والحكومة. فمن باب أولى أن نحذو حذو هذه الشعوب باستنفار كل الطاقات، وتوجيه جميع الجهود الرسمية والشعبية لتطويق هذه الهجمة الشرسة وقبرها، والبدء بعمليات البناء، والاعمار واعادة تأهيل لكل النفوس التي خربتها سياسات الحقب السود، وزادتها خرابا تراكمات الفساد الإداري والمالي، وإلا فإن وباء الإرهاب سيطال الجميع وان سعاره سيعض حتى الأيادي التي مدته ومولته وساندته وسيخنق حتى الأصوات التي أيدته أو سكتت عنه، وسيحرق حتى حواضنه والملاذات التي آوته ولات ساعة مندم.

سياسة النفس الطويل مع الإرهاب تلحق الضرر بالعراق وشعبه الصابر بقدر ما توفره للزمر الضالة من فرص

الحكومة لا تستطيع بمفردها إنجاز المهام الأصعب ما لم تستنفر معها جميع الطاقات

مؤتمر المصالحة والوفاق الوطني بين مسببات النجاح والفشل

سعد حسين

بعد أن اقتضت الظروف تأجيله، من المقرر أن يعقد في بغداد في مطلع شهر آب المقبل مؤتمر الوفاق والمصالحة لتعزيز الوحدة الوطنية بين المكونات والفصائل السياسية بما يضمن حقوق الأمن والاستقرار الذي بات مطلبا بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من أحداث العنف والعمليات الإرهابية التي راح ضحيتها الالآف من ابناء شعبنا.

وعلى هذا الصعيد أعلنت مصادر الجامعة العربية أن المؤتمر سيحضره بالإضافة الى ممثلي الأطياف والقوى السياسية العراقية، عدد من الشخصيات العالمية من بينهم وزراء خارجية اسبانيا وايطاليا واندونيسيا ومن دول اخرى وذلك لدعم المفاوضات واضفاء أجواء حوار ودية.

يأتي عقد المؤتمر في أعقاب تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت ممثلي غالبية المكونات العراقية مما سمح بحدوث انفراج سياسي نسبي سيكون له أوقع الأمر في تسهيل عملية التفاوض وتقريب وجهات النظر خاصة ما يتعلق بمشاركة جبهة التوافق في الحكومة الحالية والتي يتوقع منها أن تمهد الطريق أمام مصالحة وطنية بين الكتل السياسية والمقاومة حيث تشير المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام الى وجود حوار جدي بين تشكيلات من المقاومة وبعض كبار المسؤولين في الدولة.

سبق عقد المؤتمر أيضا اتخاذ الحكومة تدابير واجراءات أخرى مكملة تمثلت في إطلاق سراح عدة الآف من الموقوفين في المعتقلات الأميركية ومراكز الاحتجاز والسجون الحكومية من الذين لم تثبت إدانتهم بارتكاب أعمال مخالفة للقانون، إضافة الى إعادة المفصولين من وزارة الداخلية الى وظائفهم وشمول منتسبي الكيانات المنحلة بالتقاعد ودراسة مشروع إعادة من تبقى من أعضاء حزب البعث من هم بدرجة عضو فرقة الى وظائفهم واحالة من هم بدرجة شعبة على التقاعد، فضلا عن احداث تغييرات في المناصب العليا في الأجهزة الأمنية والدفاع بما يضمن إقامة التوازن بين المكونات العراقية واناطة قيادة ألوية من الجيش في بعض المناطق الساخنة في محافظة الأنبار على سبيل المثال الى قادة من أبناء طائفة المحافظة نفسها.

مع ذلك تبقى مسألة التعايش والانسجام بين الكتل السياسية في سدة الحكم عنصرا حيويا لانجاح أعمال المؤتمر والخروج بنتائج ترضي جميع الأطياف والفصائل السياسية، ولذلك ينبغي اتاحة الفرصة لمشاركة واسعة لكل الأطراف السياسية التي لها تأثير في الشارع العراقي وذلك لضمان التوصل الى وفاق ووحدة وطنية لم تستثن أية جهة مهما كان حجمها ودورها في الحياة السياسية في العراق.

عليه فإن استقرار حكومة وحدة وطنية وتوزيع المناصب الرئاسية على المكونات القومية والدينية وتحرك عجلة الدولة إضافة الى العوامل المشار اليها تعد جميعا مؤشرات مشجعة للتوصل الى اتفاق ومصالحة وطنية تضع حدا لأعمال العنف وتردي الأوضاع الأمنية والمعيشية للشعب العراقي سيما وأن حكومتي واشنطن ولندن أعربتا عن استعدادهما الكامل لدعم حكومة المالكي فيما أبدت حكومتا موسكو وباريس ودول اوروبية وصديقة رغبتها بالتعاون مع الحكومة الجديدة.

مع ذلك ، يوجد رأي آخر متشائم، يعتقد أنصاره بأنه على الرغم من الانفراج السياسي الناجم عن التشكيلة الوزارية الجديدة فإن الأوضاع ما تزال خطيرة في البلاد، كما لم يسبق عقد المؤتمر مناقشة مسائل مهمة ومعقدة تتعلق على سبيل المثال بتعديل النصوص الدستورية وترتيب الأوضاع في محافظة كركوك ومناطق أخرى في الموصل وديالى وصلاح الدين التي يطالب التحالف الكردستاني في ضمها الى إقليمه إضافة الى قضية حل الميليشيات المسلحة وتوزيع واستغلال الثروات والموارد الوطنية واقرار برنامج سياسي لتحديد معالم السياسة الداخلية والخارجية للعراق وعلاقة السلطة المركزية بالأقاليم والمحافظات وهناك مسائل تأتي في المرتبة الثانية كتسليح الجيش العراقي واعادة الضباط السابقين الى الخدمة وتوزيع مخصصات إعمار العراق وما يتعلق بتوفير الخدمات الضرورية للسكان.

ويضيف أصحاب الرأي ذاته إن الوضع الإقليمي والعلاقات مع دول الجوار ستكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية على استقرار الأوضاع في العراق والمنطقة، إذ أن عدم التوصل الى تسوية للملف النووي الإيراني بين طهران وواشنطن قد يفجر الوضع الأمني في عموم منطقة الخليج العربي وطبعا لن يكون العراق بمنأى عن مخاطر أية مواجهة عسكرية محتملة بين الولايات المتحدة وإيران.

كما أن أي ترحيل ديموغرافي أو تغيير الوضع الإداري لبعض المحافظات قد يقود الى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية العراقية لدعم الفصائل المعارضة لهذا التغيير، عليه فأن أي اتفاق يسفر عن مؤتمر المصالحة والوفاق لضمان حياد العراق أزاء النزاعات الخارجية سيكون رهنا بقدرات الدولة العراقية على فرض إرادتها وسيطرتها على الشارع العراقي وخاصة في المحافظات الوسطى والجنوبية المعرضة أكثر من غيرها للأحداث الخارجية التي قد تنشب في منطقة الخليج وخاصة بين ايران والولايات المتحدة.

في الواقع ليس من السهولة إغفال أي من وجهات النظر، ولدى كل فريق من الأسباب القوية والمقنعة التي تجد من يؤيدها، لذا لا بد من اتخاذ المزيد من التدابير الداخلية قبل عقد المؤتمر، إذ كما هو معروف فأن توصل الأطراف السياسية الى حلول للمشاكل العالقة بإرادة وطنية هو أفضل بكثير مما لو جرى حلها في المؤتمر، وبهذا الصدد يرى المراقبون أن خطة المصالحة التي عرضها المالكي وتطبيقها خاصة الإسراع بحل الميليشيات والمظاهر المسلحة وتشديد الرقابة والإجراءات الأمنية على الحدود والتوقيع على مذكرات تفاهم مع دول الجوار لمنع تسلل المقاتلين وتوريد الأسلحة الى الميليشيات والفصائل المسلحة في العراق يمكن ان تختصر الجهود والوقت على المؤتمرين.

في الحقيقة أن مشاركة الأطراف المعنية في الملف الأمني في التشكيلة الوزارية ليس معناه وقف الأعمال الارهابية والاجرامية التي تجتاح بغداد والمدن الاخرى وهذا ما أكدته الأحداث نفسها التي تلت إعلان وزارة السيد نوري المالكي مما يدل على أن جهات مجهولة أو فصائل سياسية إما انها أهملت وأبعدت عن الدائرة السياسية أو أنها مسيّرة وتحصل على دعمها من جهات خارجية.

أن معالجة هذه المشكلة متوقفة على مدى استعداد القوى السياسية الممثلة في الحكومة الحالية لمواجهة هذه القوى وحثها لتأييد خطة المالكي وهذا التعاون ينطبق أيضا على مسألة القضاء على الفساد الإداري وسرقة موارد العراق النفطية وغير النفطية.

أخيرا ترى بعض الأوساط السياسية الاقليمية أن عقد مؤتمر المصالحة الوطنية ينطوي على نتائج ايجابية ترضي الوحدة الوطنية بين المكونات والفصائل العراقية التي يتوقع ان ترسخ دعائم الأمن والاستقرار الداخلي ولكن بين المسببات الايجابية فأن ما نحتاجه لإنجاح المؤتمر أولا وقبل كل شيء هو بناء الثقة بين الفصائل السياسية وترصينها ووضع المصلحة الوطنية للعراق فوق المصالح الفئوية والشخصية.